مركز العدل لدراسات السياسات العامة

العدل

المصريون بالخارج: من إدارة الملفات الجزئية إلى سياسة عامة

قراءة مؤسسية في تدخلات حزب العدل الرقابية

فبراير ٢٠٢٦

الملخص التنفيذي

ينطلق حزب العدل في مقاربته لملف المصريين بالخارج من اعتبارهم ركيزة استراتيجية للقوة الوطنية الشاملة، **لا تُختزل في دورهم كمصدر للعملة الصعبة عبر التحويلات،** بل تمتد لتشمل رأس المال البشري، والروابط المعرفية والاقتصادية والثقافية، والقدرة على بناء جسور ممتدة بين مصر والعالم.

غير **أن التجربة العملية تُظهر فجوة بين هذا التصور الاستراتيجي وبين السياسات التنفيذية** القائمة، **حيث تُدار الملفات عبر مبادرات قطاعية متفرقة** (تعليم، خدمات قنصلية، سيارات، إسكان، منصات رقمية) دون إطار جامع أو حوكمة فعّالة.

وقد عكست تدخلات حزب العدل الرقابية هذا الخلل بصورة عملية، عبر مساءلة **سياسات القبول الجامعي لأبناء المصريين بالخارج، وتعطّل الخدمات القنصلية** في الحالات الطارئة، **وغموض القواعد الحاكمة لمبادرات مالية** وخدمية (الودائع الدولارية، الأعطال الرقمية)، **وانحياز سياسات الإسكان لشرائح مرتفعة الدخل** بما يُقصي قطاعًا واسعًا من الجاليات.

يربط البرنامج الانتخابي لحزب العدل بين معالجة هذه الاختلالات وبناء سياسة عامة للمصريين بالخارج، قوامها:

(1) عدالة النفاذ للخدمات والفرص،

(2) حوكمة متعددة الجهات بمعايير أداء ومساءلة،

(3) تعظيم العائد الاقتصادي المستدام بدل الحلول الظرفية، و

(4) إدارة تجربة مواطن قائمة على الثقة والتحول الرقمي الرشيد، و

(5) إدماج رأس المال البشري وتعزيز الارتباط الوطني للأجيال الجديدة.

الهدف النهائي هو الانتقال من "إدارة مبادرات" إلى "إدارة سياسة" قابلة للقياس والمساءلة والتقييم

المحور الأول: العدالة التعليمية لأبناء المصريين بالخارج

المشكلة المرصودة: تعكس سياسات القبول الجامعي الحالية لأبناء المصريين بالخارج خللًا بنيويًا في مبدأ تكافؤ الفرص، إذ تُعامل هذه الفئة بمنطق استثنائي رغم الاعتراف الرسمي بمعادلة شهاداتهم. ينتج عن ذلك أثر مزدوج: إضعاف الاندماج الوطني للأجيال الجديدة، ودفع شرائح واسعة نحو مسارات تعليمية خاصة مرتفعة التكلفة أو استقرار دائم بالخارج، بما يُفقد الدولة فرصة استعادة رأس مال بشري مُدرَّب في نظم تعليمية دولية.

الأداة الرقابية: تقدّم الحزب بسؤال برلماني موجّه لرئيس مجلس الوزراء ووزير التعليم العالي ركّز على تفكيك منطق تحديد نسب القبول، ومدى اتساقها مع الدستور، وخطط المراجعة، وربط الملف باستراتيجية بناء الإنسان المصري وتعظيم العائد البشري.

الدلالة المؤسسية: نقل التدخل الملف من إدارة "استثناء تنظيمي" إلى مساءلة سياسة تعليمية عامة، بما يفرض إعادة مواءمة القبول الجامعي مع أهداف الدولة في الاستثمار في رأس المال البشري واستعادة الكفاءات، ويحوّل التعليم من أداة ضبط إجرائي إلى رافعة اندماج وطني وتنموي.

المحور الثاني: حوكمة الخدمة القنصلية في الحالات الطارئة

المشكلة المرصودة: تكرار شكاوى تأخر إصدار وثائق السفر البديلة في الحالات الطارئة يكشف قصورًا في نموذج إدارة الخدمة القنصلية، حيث يغيب الالتزام بمعايير زمنية ملزمة وتختلف الممارسات بين بعثة وأخرى. هذا القصور لا يقتصر على أثر إنساني مباشر، بل يمتد إلى تآكل الثقة في قدرة الدولة على حماية مواطنيها بالخارج في لحظات الخطر.

الأداة الرقابية: تقدّم الحزب بسؤال برلماني موجّه لوزير الخارجية والهجرة تناول أسباب التأخير، والإجراءات الداخلية بالقنصليات، وغياب آليات زمنية مُلزمة، وخطط المعالجة المستقبلية.

الدلالة المؤسسية: أعاد التدخل تعريف الخدمة القنصلية كخدمة عامة مُدارة بمعايير أداء، بما يستدعي اعتماد مسارات تصعيد واضحة، وربط تقييم أداء البعثات بجودة الخدمة المقدّمة للمواطنين، لا بالاكتفاء بالامتثال الإجرائي.

المحور الثالث: كفاءة الإجراءات في مبادرة سيارات المصريين بالخارج

المشكلة المرصودة: رغم استيفاء المواطنين للشروط وتحويل الوديعة الدولارية، تواجه أعداد كبيرة تأخرًا غير مبرر في صدور الموافقات الاستيرادية. يعكس ذلك خللًا في تدفق العمليات بين الجهات المعنية، وتضخمًا في حلقات المراجعة الإدارية دون مهل زمنية معلنة، بما يحمّل المواطنين أعباء مالية ويقوّض الثقة في المبادرة.

الأداة الرقابية: تقدّم الحزب بسؤال برلماني موجّه لوزير المالية لتحديد أسباب التأخير، وتشريح المراحل الإجرائية المسببة له، والمطالبة بخطة تبسيط وتسريع تحمي حقوق المواطنين.

الدلالة المؤسسية: حوّل التدخل المبادرة من ملف "امتثال شكلي" إلى قضية كفاءة حوكمة إجرائية، تفرض تبسيط العمليات وإعادة هندسة الإجراءات الحكومية بما يقلل زمن الدورة الإجرائية ويعزز موثوقية الدولة في إدارة المبادرات العابرة للحدود.

المحور الرابع: حماية القيمة الحقيقية للودائع الدولارية

المشكلة المرصودة: غموض قواعد احتساب مدة الوديعة وسعر الصرف عند الردّ، وعدم وضوح آليات التعامل مع فروق الأسعار، يعرض مدخرات المواطنين لمخاطر تآكل القيمة في بيئة تتسم بتقلبات سعر الصرف وارتفاع التضخم. هذا الغموض يُضعف الحافز على المشاركة في المبادرات الحكومية ويحوّل أدوات جذب الموارد إلى مصدر عدم يقين.

الأداة الرقابية: تقدّم الحزب بسؤال برلماني لوزير المالية طالب بتحديد قواعد الاحتساب بوضوح، وتقديم ضمانات لحماية القيمة الحقيقية للودائع، وتوضيح الأسس التي تحكم ردّ الأموال.

الدلالة المؤسسية: كرّس التدخل مبدأ حماية الحقوق المالية للمواطنين في تصميم الأدوات الحكومية، وربط شرعية أي مبادرة مالية بقدرتها على صون القيمة وليس فقط تعظيم التدفقات قصيرة الأجل من العملة الصعبة.

المحور الخامس: التحول الرقمي وتجربة المواطن

المشكلة المرصودة: الأعطال التقنية المتكررة في التطبيق الإلكتروني وتأخر تحديث الحالات المالية وغياب دعم فني فعّال تُظهر أن التحول الرقمي يُدار كواجهة تقنية لا كمنظومة خدمة متكاملة. هذا الخلل يُحوّل الرقمنة من أداة تيسير إلى مصدر احتكاك إداري إضافي.

الأداة الرقابية: تقدّم الحزب بسؤال برلماني مشترك لوزيري المالية والاتصالات حول أسباب الأعطال، وخطط الاستقرار التقني، وغياب قنوات دعم فني فعّالة، والإطار الزمني للمعالجة.

الدلالة المؤسسية: نقل التدخل التحول الرقمي من مستوى "نشر تطبيق" إلى مستوى حوكمة تجربة مواطن رقمية، بما يفرض معايير موثوقية الأنظمة، ودعمًا فنيًا حقيقيًا، وآليات شفافة لتلقي الشكاوى وتتبعها.

المحور السادس: عدالة تصميم مبادرات الإسكان للمصريين بالخارج

المشكلة المرصودة: تركّز المبادرات السكنية على وحدات مرتفعة السعر يعكس افتراضًا ضمنيًا بأن المصريين بالخارج شريحة متجانسة مرتفعة الدخل، بينما الواقع يُظهر تنوعًا واسعًا في هياكل الدخول. ينتج عن ذلك إقصاء شرائح واسعة من فرص الاستقرار والارتباط طويل الأجل بالوطن.

الأداة الرقابية: تقدّم الحزب بسؤال برلماني موجّه لوزير الإسكان حول منطق تصميم المبادرات، وغياب دراسات الطلب الفعلي على الإسكان المتوسط والاجتماعي، وخطط طرح بدائل وآليات سداد ميسّرة.

الدلالة المؤسسية: أعاد التدخل توجيه الإسكان من منتج استثماري محدود الشريحة إلى أداة إدماج واستقرار اجتماعي للمصريين بالخارج، بما يعزز الارتباط الوطني ويُوسّع قاعدة المستفيدين.

الربط بالبرنامج الانتخابي لحزب العدل

تُظهر هذه المحاور أن تدخلات حزب العدل الرقابية لا تستهدف تصحيح أعطال تشغيلية فحسب، بل تفكيك البنية المؤسسية التي تُنتج هذه الأعطال. ويتكامل ذلك مع البرنامج الانتخابي للحزب في أربع مسارات إصلاحية:

1. تحويل ملف المصريين بالخارج إلى سياسة عامة بأهداف واضحة ومؤشرات أداء.
2. حوكمة متعددة الجهات بمعايير خدمة ملزمة وإعادة هندسة الإجراءات الحكومية.
3. حماية الحقوق والقيمة الاقتصادية للمواطنين كأساس لشرعية المبادرات المالية والخدمية.
4. تحول رقمي قائم على تجربة المواطن وتصميم منتجات خدمية عادلة تعكس تنوع الدخول.

الخلاصة السياسية: الربط بين الرقابة البرلمانية والبرنامج الانتخابي يؤسس لمسار إصلاحي مستدام ينقل ملف المصريين بالخارج من منطق المبادرات الظرفية إلى سياسة عامة متكاملة تعظّم العائد الوطني الاقتصادي والبشري وتعزّز الثقة المؤسسية.